QADAYA 3-12-2012 12/3/12 10:49 PM Page 1

هوامش

العاطفة لا تصنع الاتحاد الخليجي

عبدالله الأيوبي Ayoobi99@gmail.com

تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية يوم ٢٥ مايو عام ١٩٨١ في الاجتماع الذي احتضنته عاصمة المملكة العربية السعودية الرياض، أي مضى على قيام المجلس أكثر من ثلاثة عقود، تحقق خلالها بلا شك العديد من الانجازات، ولكن إذا ما قيست بعمر المجلس فإنها لا تكاد تذكر، ولكن الانجاز المهم هو استمرار بقاء هذه المنظومة الإقليمية على قيد الحياة رغم كل التطورات الصعبة والخطرة التي اجتاحت منطقة الخليج العربي، خاصة الاحتلال العراقي لدولة الكويت في عام ١٩٩٠، ومن ثم جريمة الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، التي أحدثت تغييرا سياسيا عميقا، ليس في العراق فحسب، وإنما في المنطقة بأجملها، حيث تسببت هذه الجريمة في شل القدرة والدور الإقليميين للعراق، في موازاة تصاعد الدور الإقليمي الإيراني وما يحمله هذا الدور من حساسية سياسية تجاه العديد من دول المجلس.

من غير أدنى شك فإن وضعية المجلس حاليا ليست بالوضعية التي كان يطمح إليها مواطنو دوله الست، إذ أنه ورغم كل العوامل المشتركة الإيجابية التي تجمع هذه الشعوب والدول، فإنه لم يخطُ خطوة نوعية على صعيد وضع اللبنة القوية لتطوير منظومة المجلس والانتقال به إلى درجة أعلى، كما حدث مثلا على مستوى الاتحاد الأوروبي، حتى العملة الخليجية التي تحدثت عنها دول المجلس أكثر من مرة وحددت سنة إخراجها إلى النور، هذه العملة تعثرت وليس هناك في الأفق أي بوادر تنم عن جدية في السير على طريق إيجاد عملة خليجية موحدة كشرط لابد منه لتكوين اقتصاد خليجي موحد ومتماسك يمهد الطريق جيدا نحو الوحدة أو الاتحاد الخليجي الذي يبقى حلما من أحلام هذه الشعوب.

خلال عام واحد استضافت البحرين تجمعات خليجية شعبية كان آخرها مؤتمر «الاتحاد الخليجي مطلب شعبي» الذي عقد في المنامة يومي الجمعة والسبت الماضيين، وهو ربما التحرك الشعبي الأكثر جدية من قبل مؤسسات المجتمع المدني في دول المجلس لإيصال الأصوات الشعبية إلى مراكز صنع القرار في دول المجلس الست، عسى أن تؤثر هذه الأصوات في توجهات قادة الدول الست فيما يتعلق بترجمة أحلام شعوب المنظومة الخليجية إلى واقع ملموس، خاصة أن الظروف الإقليمية المحيطة بهذه الدول والشعوب تتطلب التخلي عن عقلية التقوقع الوطني، والعمل على تحريك قطار الاتحاد الخليجي إلى الأمام، فالأحداث كلها تؤكد أن دول المجلس منفردة لن تستطيع الصمود في وجه أي تقلبات سياسية إقليمية كبيرة، كما حدث مثلا خلال حروب الخليج المختلفة.

لكن هل هذه التحركات الشعبية نابعة من قناعة حقيقية بمسألة الانتقال بالمنظومة الخليجية من حالة التعاون التي عليها الآن إلى شكل من أشكال الاتحاد بين دولها؟ أم أن هذه التحركات مجرد ردود أفعال على التغيرات الإقليمية المحيطة خاصة بعد سقوط النظام العراقي وتدشين نظام سياسي عراقي مختلف تماما عن النظام السابق من حيث تركيبته السياسية وعلاقاته مع دول الجوار، وخاصة إيران التي تمثل الهاجس الأكبر أمام دول مجلس التعاون بسبب الاضطراب الذي يميز علاقاتها مع العديد من دول المجلس؟

من حيث المطالبة بالارتقاء بمنظومة مجلس التعاون إلى درجة أعلى مما هي عليه الآن، هذه المطالبة ليست «وليدة» الأوضاع الحالية، بل هي موجودة على أجندات جميع القوى السياسية في دول مجلس التعاون، سواء القوى العاملة فوق سطح الأرض أم تلك التي تعمل تحت هذا السطح، فلا خلاف على أهمية تطوير هذه المنظومة إلى شكل من أشكال الاتحاد، لأن الوحدة بين دول المجلس، بعيدة المنال في الوقت الحالي على الأقل، مع أن مرتكزات مثل هذه الوحدة متوافرة والكثير من العوامل الرئيسية لبنائها قائمة بذاتها، وليس هناك من حاجة سوى تفعيلها وترجمتها على أرض الواقع.

تطوير المنظومة الخليجية والانتقال بها من حالة التعاون إلى الاتحاد، لا يتحققان بمجرد إقامة مؤتمر شعبي هنا وآخر هناك، وإنما بحاجة إلى خطوات عملية من جانب مراكز صنع القرار في الدول الأعضاء، لأن الاتحاد بحاجة إلى أرضية صلبة للوقوف عليها، كما فعل الاتحاد الأوروبي مثلا، أما الوضعية التي عليها دول مجلس التعاون في الوقت الحاضر، فهي ليست الأرضية المهيأة لمثل هذا الاتحاد، حيث هناك تفاوت بين دولة وأخرى فيما يتعلق بالحقوق السياسية والاجتماعية للمواطنين، وهوامش الحريات المتاحة أمامهم، فلا يكفي أن يكون هناك حماسة شعبية أو حتى رغبة، ما لم تكن هناك جدية حقيقية من جانب صناع القرار في الدول الأعضاء، خاصة أن الدور الشعبي في صنع القرار شبه معدوم في بعض دول المجلس.

الانتخابات العراقية القادمة لا تغير الحال.. الطائفية والمال سيأتيان بالفاسد والمحتال

بقلم:

د. عمر الكبيسي *

بداية، العراقيون بعد ان عانوا نتاجات العملية السياسية (دستورا ومجلس نواب وحكومة ومجالس محافظات) لدورتين ولم يحصدوا من خلالها الا المزيد من الدمار والعنف والفساد، لم تعد تعني لهم الانتخابات شيئا، بل يحسبونها مهزلة من مهازل العراق الديمقراطي الجديد والشارع العراقي بشكل عام رافض للمشاركة الانتخابية بعد ان غرق في بحر من الإحباط واليأس المطبق.

مع هذا يتسابق ساسة من داخل العملية السياسية وخارجها بشكل مبكر الى تشكيلات وعناوين جديدة للمشاركة في انتخاب مجالس المحافظات في ابريل- نيسان المقبل وبعدها انتخابات مجلس النواب، فما السر في هذين الإقبال والتسابق على خوض الانتخابات؟ وهل هناك دوافع مشتركة لهذا التسابق على الرغم من تصاعد الخطاب الشعبي بالعزوف عنها؟

١- من المؤكد ان الانتفاع المادي والاستغلال الشخصي لإشغال هذه المقاعد وما توفره لشاغليها من منافع وعقود وامتيازات تشكل دوافع مغرية لكل الساسة وحاشياتهم الذين يحسبون اليوم على العملية السياسية القائمة، كما تشكل أحوال ما آلت اليه أوضاعهم عما كانت عليه سابقا دوافع تستقطب الكثير من الباحثين والراكضين وراء المال والجاه والسلطة والمنصب ممن هم خارجها اليوم، بالأخص عندما يجد هؤلاء الراكضون ان الاندراج بالعملية الحالية لا يتطلب مهارات او خبرات ومؤهلات عالية بحيث اصبح إشغال مثل هذه المقاعد غاية لكل من هبَّ ودبَّ. وحين يجد هؤلاء «الشخوص» ان مردودات المواقع والمقاعد كبيرة، تجدهم جاهزين لدفع مستلزمات المشاركة المادية والمالية في قوائم وتشكيلات امتهنت الخبرة في جباية الأموال وفق مناطق الترشيح والأسبقية في تسلسل القائمة.

٢- النواب الذين لم يحصلوا في الانتخابات السابقة على القاسم الانتخابي وتم اسناد مقاعد تكميلية لهم لن يترددوا في الترشح ثانية بلا خجل بل سيكونون على استعداد لدفع اضعاف ما دفعوا سابقا للحصول على تجديد الحصول على مقعد.

٣- الصراع الذي حصل في الدورة الحالية داخل الكتل السياسية كان جوهره المصالح الشخصية وليست المصالح الوطنية وسياسة المالكي في حماية من اجتذب من شخوص واغداق المال والامتيازات عليهم لقاء كسبهم الى جانبه سيؤدي الى تغيير جذري في طبيعة التحالفات الجديدة، ولذلك بدأت قيادات كتل داخل ائتلافات القوائم تبحث عن شخوص ووجوه جديدة ترشحها الى الانتخابات القادمة. ستتغير ائتلافات لكتل وشخوص عديدة ضمن ما جرى من تغيير في مواقف عديدة، كان ممكنا ان يحدث ذلك بلا استغراب وكما يحدث في كل الساحات السياسية الدولية من انشقاقات وتحالفات وفقا لمصالح وطنية او لتطورات في استراتيجيات الاحزاب والتجمعات، لكن ما حصل في العراق من صراعات واصطفافات لم تتحكم بها الا المصالح الشخصية والامتيازات الفردية من دون ان يكون للفكر او المبدأ او المصلحة الوطنية تبرير او اعتبار لحصولها.

٤- الإدارة الأمريكية ونظام المالي في إيران وسياسة حزب الدعوة والمالكي بالذات متوافقة فيما بينها وحريصة على استمرار طبيعة الصراع الطائفي على السلطة في العراق لأنه الصراع الأطول والأمثل لتأجيج الأزمات في العراق وفي المنطقة الذي سيؤسس في اعتقادهم للتقسيم ونشوء دويلات الطوائف والمكونات في المنطقة، يقول احد قادة التحالف الوطني حاليا «لسنا بصدد وضع برامج انتخابية جديدة ولا إحداث تغييرات جذرية في سياستنا القادمة، ما يشغلنا اليوم فيما يخص الانتخابات القادمة هو احداث تكتل سياسي سني معارض في الدورة القادمة يضمن بقاء الولاء الطائفي الذي نحظى به الآن ونحن على قمة السلطة، وشعور ابناء الطائفة بوجود منافسة طائفية هو الضمانة بوحدة الصف الشيعي والتفافه حول ممثليه»، ولهذا تتجدد الدعوات لنشوء مرجعية سنية وتكتلات بديلة لشخوص وساسة سنة من غير الإسلاميين للتوافق مع واجهات الاسلام السياسي السني ودخول الانتخابات بصيغة (ضد نوعي) منافس للتحالف الشيعي.

٥- كل الكتل والقوائم التي دخلت الانتخابات السابقة شاركت فيها بعناوين وطنية وتبنت اجندات الوحدة الوطنية وتعديل الدستور وتشريع قوانين مدنية وعصرية والقضاء على الفساد، لكن هذه الطروحات لم تتحقق واستمرت سياسات التمييز الطائفي وتفشى العنف والفساد ودمار البنية التحتية بل تمخضت عن صراعات داخل التحالفات نتج عنها تفرد كتلة حزب ديني مرجعي بالسلطتين التنفيذية والقضائية. ومن المؤكد ان الناخب العراقي وفقا لما حدث يشعر بخيبة أمل كبيرة فيمن انتخبهم بسبب استمرار النقص والخلل في معظم نواحي الحياة وبناها التحتية ناهيك عن المرض والفقر والجهل والبطالة التي تطول آفاتها القاتلة معظم ابناء الشعب وتعم جميع المحافظات، في حين لا يكاد ان يكون اي وزير او نائب قد سلم من تهمة اختلاس او مقاولة وهمية او بيع عقد او منصب او الولاء لهذه الدولة او تلك، ناهيك عن رواتبهم ومخصصاتهم واسفارهم وحماياتهم.

٦- يقول طارق الهاشمي في اخر تصريح له قبل يومين بمقابلة صحفية سعودية «إنه غير متفائل ولا يرى اي فائدة او تغيير سيحصل من خلال الانتخابات القائمة»، طبعا كان الهاشمي في الجولة السابقة اكبر الحاصدين لأصوات السنة والناشطين في استقطاب الناخبين من خلال جولات الدعاية التي أجراها. ما الذي جرى كي يغير الهاشمي رأيه في الانتخابات والعملية السياسية غير الذي تعرض له من مطاردة شخصية واحكام جائرة ونسي الهاشمي ان ما جرى له هو جزء مما طال شريحة ناخبيه من مطاردات واعتقالات ومداهمات لم يستطع لدورتين انتخابيتين وهو يشغل اعلى المناصب أن يحقق لهم شيئا يذكر؟ مسؤول كبير من العراقية في السلطة يقول «لا حل لنكبة العراق إلا بمعجزة»، هل لهؤلاء الساسة سلوك الأنبياء وخلق الأولياء كي يحققوا للعراق المعجزات؟ وإذا كان ما يقوله هذا القيادي صحيحا، فلماذا الاستمرار بهذه السلطة، ولماذا الاستقتال على خوض الانتخابات القادمة اذا كنتم غير قادرين على ان تفعلوا شيئا؟

هذه المواقف تعكس حقيقة ان دوافع الساسة للمشاركة والاستمرار في العملية السياسية لا تتحكم فيها مصالح الناخبين او الشعب بقدر ما هي مصالح شخصية وذاتية.

٧- بقاء الدستور الحالي ودور المحاصصة الغادرة بالنسب المتحكمة للطوائف والعرقيات في تشكيل مفوضية الانتخابات وعدد النواب بلا ثوابت إحصائية واتباع نظام القوائم وعدم وجود قانون انتخابات رصين ولا قانون أحزاب منضبط، ناهيك عن التدخلات الإقليمية والأجنبية ودورها في تشكيل التحالفات وإدارة النتائج بالتزوير والخداع، تؤكد فرضية خطاب المناهضين والمعارضين من أن الانتخابات عملية غير ديمقراطية وأسلوب زائف للمجيء بمن دب وهب كواجهات سياسية يقال عنها شكلا وبهتانا انها تمثل شرائح الشعب ومكوناته.

٨- ضمن توجه الاحتلال وأدواته الخبيثة في الحرص على ان تكون سمة الانتخابات القادمة طائفية وبراعتهم في بناء الأضداد، من المؤكد ان الأطراف والكتل والشخوص المستقلة والعلمانية والليبرالية ستتعرض لتراجع كبير وستواجه صعوبات في الحصول على مقاعد نيابية في معركة شراء الاصوات بالمال وذريعة درء المفاسد وتحقيق المصالح للطوائف وسيبقى التحالف القائم على سداد السلطة وربما بغالبية أكبر، وبالتالي ستكون نتائج انتخابات كهذه وفي ظل الأجواء التي ستجرى فيها وخيمة لتكون خطوة الى الوراء في المقاييس الوطنية وستثبت الانفراد بالسلطة.

٩- سيلعب المال لعبته القذرة في الانتخابات القادمة بعد أن أثرى معظم الشركاء في العملية السياسية إثراء فاحشا وسيخصص قسم كبير من هذا المال من اجل التجديد للمقعد لمعظم الاطراف المشاركة وسيستخدم هذا المال مع السلطة للترهيب والترغيب وشراء الاصوات وتزييف النتائج، ناهيك عن تأثيرها المباشر في نشوء اصطفافات وكتل جديدة وتغيير في طبيعة الشركاء نحو المزيد من التفرد والتعسف والتمييز الطائفي والعرقي.

١٠- يراهن الكثير من شركاء العملية السياسية على ان الشعب العراقي سينسى معاناته وسيغفر لهم تقصيرهم وسوء اعمالهم بما سيضفون عليه من مال ويفتعلون من احداث وأزمات قبيل الانتخابات بفترة وجيزة، لكن غالبية الشعب لن تنساق ولن تعد تثق بمصداقية الغالبية من هؤلاء الشركاء، ومن المؤكد ان العزوف عن المشاركة فيها سيكون كبيرا ودرسا قاسيا لهؤلاء الساسة. إن على القوى المناهضة للاحتلال وجميع القوى الوطنية التي لا تؤمن بالطائفية وتحرص على وحدة العراق وهويته، وبجميع اطيافها السياسية الواسعة: قومية وليبرالية وديمقراطية ويسارية ودينية نظيفة الا تقع في مصيدة الانتخابات ومهزلتها، وعليها ألا تدخل الانتخابات في ظل دستور معلق لا يمكن تعديله ومفوضية انتخابات تحاصصية، وغياب لقانون الأحزاب وقانون عصري للانتخابات، وفي ظل سلطة متفردة طائفية، كي لا تشرعن هذه الانتخابات ونتائجها هذه العملية السياسية الفاشلة، ولا تتكرر مهزلة أحسن السيئين أو القبول بأهون الضررين، وعليها ان تتسلح بخطاب موحد واضح يكفر بشرعية الانتخابات وبضررها وعدم امكانيتها لتحقيق التغيير او تحقيق المنفعة، إذ لم تعد هناك منطقة وسطى ضبابية ولا احلام وردية يمكن ان ترتجى ممن سرق ونهب وقتل ودمر وعذب وتجبر وتفرد، إلا بالمعارضة والمناهضة والمقاومة الوطنية الصادقة. الانتخابات القادمة (قد لا تجرى إذا أراد الله لهذا الشعب خيرا وتغييرا وخلاصا من عملية سياسية فاسدة وخائبة قبل فوات الاوان، بحكم ما تنبئ به المتغيرات في المنطقة من نتائج واحداث) إذا أجريت في ظل هذه السلطة وتبعيتها لن تثمر إلا المزيد من الويلات وخيبة الأمل لشعبنا المنكوب والمزيد من التضحيات بالأرواح والثروات، ولن تؤسس إلا للمزيد من طائفية وتفرد السلطة والعنف والفساد والتدمير.

«اللهم إني بلغت، فاشهد».

* كاتب وسياسي عراقي

عالم يتغير

«الاتحاد الخليجي» مطلب شعبي ورسمي وأيضا...

فوزية رشيد

□ بصدور البيان الختامي عن مؤتمر «الاتحاد الخليجي مطلب شعبي»، الذي انعقد في مملكة البحرين في الفترة من ٣٠ نوفمبر إلى الأول من ديسمبر ٢٠١٢، وبدعوة من «تجمع الوحدة الوطنية» لم نجد الفارق كبيرا بما جاء في البيان، بينه وبين التوجه الخليجي على مستوى الأنظمة الخليجية العربية، من حيث ضرورة قيام هذا الاتحاد لمواجهة المخاطر والتحديات، إلا في بعض الاختلافات في (الرؤية التقنية) لدى عدد من دول الخليج العربي كما عرفنا، واختلاف تقني آخر، بين رؤية بعض الدول الخليجية ورؤية بعض التوجهات الشعبية لماهية عملية (الإصلاح السياسي) الذي وصفه البيان الختامي كالتالي في نقطته الثانية:

(ان هذا الاتحاد لا يجب أن يأخذ الصيغة الأمنية فحسب بل لابد أن يرافق ذلك عملية «إصلاح سياسي حقيقي» تحقق من خلاله شعوب المنطقة مطالبها في المشاركة الايجابية والفاعلة في اتخاذ القرار لإظهار قوة الترابط الداخلي بين القيادة السياسية والمواطنين، مما يؤمن لدولنا القوة والاستمرارية، في مواجهة أشكال التهديدات الداخلية والإقليمية والدولية كافة).

أما عمومية بقية الفقرات والمطالب، فهي لا تختلف كثيرا عما يفكر فيه القادة الخليجيون أنفسهم أصلا إلى الحد الذي طرحنا بسببه العنوان البديل وهو أن (الاتحاد الخليجي مطلب شعبي ورسمي)، ويعزز ذلك أن الدعوة أطلقها خادم الحرمين الشريفين بحسه الوطني والقومي وكما جاء في البيان، بعد أن كانت فكرة ومطلبا شعبيين قديمين تداولهما العقل الخليجي ووجدانه منذ زمن طويل حسب الرأي العام.

□ لقد تشرفت بأن أرأس الجلسة الثالثة في اليوم الثاني من المؤتمر وعناوينها تراوحت بين (الاتحاد الخليجي في زمن متغير) الأستاذ «فهد البذال» من الكويت، وورقة بعنوان (البعد القانوني للوحدة الخليجية) للدكتور «محمد آل إبراهيم» من اليمن، و(دور الاتحاد الخليجي في مواجهة التحديات الاقتصادية.. رؤية مستقبلية) للدكتور «أسعد السعدون» من البحرين.

وملاحظاتي على عموم أوراق الجلسات والحوار المفتوح الذي أعقب كلا منها وباختصار هي كالتالي:

أولا: تراوحت غالبية الأفكار في تأكيد أهمية الاتحاد الخليجي وضرورة قيامه بأسرع وقت، الذي هو في نظر غالبية شعوبنا أيضا أمر مفروغ منه من حيث الأهمية وسرعة الاتحاد وخاصة في ظل المتغيرات والتكتلات الدولية الراهنة، والجذور التاريخية لها كتهديدات وتحديات منذ مؤتمر «هرتزل» في القرن التاسع عشر، ومنذ (مؤتمر لندن) بين عامي ١٩٠٥ و١٩٠٧، ومنذ سايكس بيكو والحربين العالميتين، ومنذ اغتصاب أرض فلسطين، ومنذ النظام العالمي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ومنذ الحرب على الإرهاب، ومنذ مشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد، ومنذ ظهور نظرية التقسيم والتفتيت للبلدان العربية على وقع نظرية فرعية وأساس في أن هي نظرية (الفوضى «غير» الخلاقة)، فكل تلك التراتبيات في الوقائع والأحداث والتوجهات تستهدف بالأساس المنطقة العربية عموما ومنطقة الخليج العربي اليوم خصوصا، والأسباب معروفة، وجميعها كان الرد منذ القرن التاسع عشر عليها هو (الوحدة العربية) التي أعاقتها الاستعمارات الأجنبية وتخلف الوعي والإرادة الذاتية، ولا بأس أن تبدأ بالاتحاد الخليجي اليوم، مع تزايد وتيرة نضج مخططات قرنين بأكملها، ولذلك فان الأمر حتمي ووجودي، ولم يعد يحتمل التوصيات أو الديباجات أصلا.

ثانيا: كان هناك تراوح بين المشاركين خاصة في الحوارات المفتوحة أعيد صياغة ما دار فيها بين أمرين: أحدهما: يستعير بحرفية كاملة شعارات أكاديميات التغيير الأمريكية المنتشرة اليوم في النظر إلى الإصلاح والديمقراطية والحريات والحقوق وغيرها، والآخر: يتخوف من استغلال تلك الشعارات لتحقيق خلخلة غير محمودة في المجتمعات العربية والخليجية بشكل خاص، (وحيث التغيير من المفترض دراسته بعمق بما يتناسب واحتياجات مجتمعاتنا الخليجية في ظل التهديدات الداخلية والخارجية الراهنة)، وهو ذات الاختلاف عموما بين وجهتي النظر لدى الشعب الخليجي اليوم، حول التغيير ومداه وأبعاده ونوعه وحول ما يسمى الربيع العربي وبصيغتي الخاصة أن هناك رأيا يرى التغيير حسب طبخة الأكاديميات الأمريكية له من دون أي شك في أهدافها، وان هناك رأيا آخر يريد أن يتلمس التغيير والمطالب الإصلاحية والديمقراطية، حسب الاحتياجات الداخلية الحقيقية، المنبعثة من التطلعات والتوافق الشعبي حول حجمها ونوعها بعيدا عن (الطبخة الأمريكية للتغيير) في دولنا وحسب مصالحها الذاتية، لا مصالح بلداننا وشعوبنا، وهو ما يدور حوله الحدث الشعبي الخليجي والعربي في عمومه اليوم، وحيث يتساءل الكثيرون: لماذا تملي الولايات المتحدة وصفتها الخاصة في التغيير السياسي، في الوقت الذي يجب أن يكون التغيير هذا نابعا- شكلا ومضمونا- من متطلبات ورؤية الشعوب نفسها ووحدها، ووفق معايير مصالحها الذاتية خليجيا أو عربيا؟ ولماذا يقف بعبع الفوضى فاغرا فمه في نهاية طريق التغييرات والإصلاحات حسب الوصفة الأمريكية؟ ألا يجعلنا ذلك أن نحدد نحن ما نريد: نوعه وشكله وزمنه، بعيدا عن أن يكون تحقيق التغيير السياسي مهددا للأمن والاستقرار وبحتمية الفوضى المراد تطبيقها؟

ثالثا: لاحظت أن معظم الأوراق تحدثت عن الاتحاد الخليجي وفق معايير المتطلبات الشعبية، أو الحديث باسم الشعوب في ربط الاتحاد الخليجي بالتغيير السياسي والإصلاح، من دون وضع البدائل والحلول في كيفية تطبيق ذلك في ظل التهديدات الداخلية والخارجية أو دراستها بعمق، وهو ما يتكرر عموما في كل المؤتمرات، بمعنى جميعنا يدرك الحاجة إلى الديمقراطية والإصلاح والحريات والحقوق... وهو ما يتم الحديث عنه عادة بشكل مطلبي مستديم، ولكن لا أحد يتحدث في ذات الوقت عن وضع كل ذلك في ميزان التحديات والتهديدات واستغلال شعاراتها بما قد لا يخدم في النهاية لا مصالح الشعوب ولا مصالح الأوطان (العميقة والأساسية والنهائية والوطنية)، الكل يريد التغيير... ولكن ما حدود ذلك التغيير؟ ما نوعه؟ ما حجم الدقة في معالجته بالبحوث والدراسات في ضوء التهديدات الوجودية الخطرة؟

وهل مثلا التغيير- وحسب الوصفة الغربية الرائجة- أهم من التحدي الوجودي ذاته اليوم في ظل تلك الاستهدافات الخطرة التي تطرح التقسيم والتفتيت، عبر التدرج في تنفيذ تلك الشعارات حتى تصل إلى نهاية مأساوية كالتي رأيناها ونراها في عدد من الدول العربية؟

هذه بعض الملاحظات على صيغة أسئلة، وغدا نكمل بأسئلة أخرى.

أفق

ما هوية الأمة؟

عبدالله خليفة

في دعوته الى مليونية قال حزبُ الحريةِ والعدالة إن المظاهرةَ تأكيدٌ لهوية الأمة وقيادة الرئيس مرسي.

هذه القفزةُ في التعبير تدل على المتاهة الايديولوجية التي تعيشُها جماعاتُ الإخوان، وعدم قدرتِها على بلورةِ دليلِ عمل سياسي واضح.

في الانتقال من جماعة الإخوان إلى حزب الحرية والعدالة، بدت مقاربةُ الحداثة الديمقراطية شكليةً، حيث اعتمدتْ على كلمات مجردة مثل عدالة وحرية، يمكنُ لصقُها فوق أي كتلة سياسية.

كما أن جعلَ الجماعة منوعة تضمُّ بعض المسيحيين والنساء كخطوة لتجاوز الطائفية السياسية هي خطوةٌ شكليةٌ أخرى، لأنه ضمَّ لأفراد من طائفة وقد انتزعتْ منهم قدرةُ الاختلاف داخل الحزب، فالمسيحيون داخل الجماعة لن يعبروا عن تطورِ المسيحيين في مصر وتاريخهم من المعاناة والاستغلال من قبل الدول التي سمتْ نفسَها إسلامية.

كذلك فإن النساءَ المنضمات الى حزب الحرية والعدالة لا يقدرن على التعبير عن معاناة النساء من هيمنة الرجال الحادة عبر العصور، وهن يُلحقن بالحزب كديكور يعبرُ عن تنوعٍ زائف.

جماعاتُ الإخوان في تعاملها مع التاريخ الإسلامي لم تستطعْ سوى أن تنضمَ الى المحافظين وقوى الاستغلال التي تحكمت في الشعوب الإسلامية وجعلت من هذه الثقافة الدينَ الإسلامي الكلي، أي جعلت منه شكلاً للسيطرة على الناس، وتجلى ذلك في مواكبة شيوخ الدين المحافظين لتلك الدول من دون قدرة منهم على نقد استغلال الفلاحين والتجار والنساء والأمم والشعوب الإسلامية والمسيحية واليهود وغيرهم من الأديان والمذاهب، وفي شكلنة الفقه الإسلامي وتحويله لفقه عقوبات وسيطرة لا فقهَ تحرير وتقدم.

هذا النتاجُ الثقافي المحافظُ لم يظهرْ من قادة الإخوان مفكرٌ واحدٌ يعيدُ فحصَهُ وغربلته ونقده وتقديم برنامج سياسي يتواكبُ مع العصر ومستوى الحريات والتقدم فيه.

المساواةُ بين المواطنين والمواطنات، وإبعاد مثل هذه الثقافة المحافظة التي جمدتْ المسلمين قرونا، وتحولُ الأحزاب لقوى سياسية صاحبة برامج سياسية محددة، لا أن تكون (جماعة رياضية وسياسية واجتماعية وعسكرية) كما هي لافتةُ الإخوان المستمرة التي رفعتها منذ تكونها في مصر سنة ١٩٢٦ فكانتْ دولةً لا حزبا سياسيا، وهذه من الملامح السياسية البارزة التي تفرقُ الحزبَ العصري ذا الجذور الإسلامية أو التحديثية أو المسيحية، عن الفرق الدينية العتيقة التي ظهرتْ منذ القرون والمعتزلة مرورا بالخوارج وأهل السنة والشيعة والإسماعيليين والزيديين والأباضيين وغيرهم كثير كثير، والتي هي جماعةٌ محصورةٌ في مذهبٍ أو في تفسير لمذهب أو لتفسير تفسير مذهب، وهي التي تحيلُ المذهبَ لرؤية كلية شمولية ولها في كل ذرة من الدين والناس والتاريخ والشخصيات والحوادث الإسلامية والبشرية رأي حاسمٌ لا يقبلُ رأيا آخر، فتخنقُ البشرَ ببساط ايديولوجي، لا أن تناضلَ معهم لتحقيق مشروع اقتصادي سياسي، فتحول المسلمين والمواطنين إلى فرق متعادية وطوائف شاكية السلاح.

لم تستطع جماعةُ الإخوان أن تتحول لحزب حديث، وهي مشكلةُ تعانيها أغلبُ الفرق السياسية، حيث ان مشكلات المجتمع التقليدي وصفاته منتقلةٌ فيها، متجسدةٌ في ذكوريتها ومحافظتها وانتهازيتها وشهوة السلطة والتسلط فيها، وهي غيرُ قادرة على فهم السياسة الحديثة، وتحشرُها في المذهبيات وثقافاتها السطحية العامية، غير قادرة لا على قراءة الإسلام ولا قراءة العصر، لمستوى المعرفة الايديولوجية فيها وليس في التراث.

ولهذا تكونُ أسهل خطوة هي استثمارُ الأدوات الشمولية في الثقافة العامية وفي أجهزة الدول وإفسادُ الناس بالرشا والترفيع السياسي وفرض تلك السطوح التقليدية من النصوص المجزأة والمُنتزَعة من التاريخ، وتحقيق القهر بالعُصبة الطائفية المشحونة بالتعصب، وبالتالي يتم جرُّ بلادَ العرب والمسلمين والمواطنين للصراعات الجانبية بدلا من تحقيق البرامج الاقتصادية التنموية التي هي ستضعُ لهم أبنيةَ التطور وتجعلهم يفكرون في تراثهم بشكلٍ مختلف ويتقدمون سياسيا وأخلاقيا.

إن ما أكدتُهُ قوى سياسية سابقة رفعتْ المذهبيةَ السياسية المحافظة ثمار العصور الوسطى المتفسخة، وحولتَها لقهرٍ حاد، خادعةً الناسَ بأن ما ترفعُهُ هو الإسلام نظرا الى عدم ثقافتهم والى عدم تطورهم الفكري الديمقراطي.

هوياتُ الأممِ الإسلامية هي هوياتُ التقدمِ والديمقراطية والحرية واحترام المذاهب المختلفة والآراء العصرية والتنوع الاجتماعي الداخلي والنهوض بالهياكل الاقتصادية والثقافية.

AbdullaKalifaboflasa@yahoo.com